

كلمة الجمعية الاقتصادية العمانية  
في حفل افتتاح المؤتمر الخامس للجمعية

يلقيها  
الشيخ محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي  
رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية

التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي  
مسقط ، سلطنة عمان، السبت و الأحد ٧ و ٨ يناير ٢٠١٢م

تحت رعاية  
سعادة الشيخ خالد بن هلال بن المعولي رئيس مجلس الشورى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين

سعادة الشيخ خالد بن هلال بن المعولي رئيس مجلس الشورى - راعي الحفل  
أصحاب المعالي والمكرمين والسعادة  
سعادة الاخ الدكتور علي بن خليفة الكواري  
أصحاب السعادة سفراء دول مجلس التعاون  
الأخوة والأخوات رؤساء وأعضاء الجمعيات الاقتصادية الخليجية وممثلو الجمعيات المهنية العمانية  
والإعلام وممثلو الجهات الراعية.  
الأخوة والأخوات الضيوف والحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا أن نرحب بكم في المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية الذي يعقد تحت عنوان التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي ، وأود بداية أن أشير إلى ان بيانات (IIF) معهد التمويل الدولي "Institute of International Finance"، التي صدرت في منتصف العام الماضي أكدت أن أعلى نسب البطالة في العالم تلك الخاصة بالدول العربية حيث حصلت على المرتبة الأولى عالميا في نسبة بطالة الشباب المتعلم، وبالرغم أن معدل البطالة الكلي فيها عام ٢٠٠٩ كان نحو ١١,٥%، إلا أن بطالة الشباب كانت أكثر من ضعف تلك النسبة حيث بلغت ٢٥,٢%، بينما نجد أن هذه المعدلات لجنوب وشرق آسيا ٤,٨% للبطالة الكلية و ١١,٣% لبطالة الشباب ، وفي أمريكا الجنوبية ٧,٧% و ١٥,٧%، والغريب أن الوضع لم يختلف كثيرا بين الدول العربية الغنية والفقيرة، فمعدل البطالة الكلي في السعودية على سبيل المثال طبقاً لنفس المصدر هو ١٠,٢% وضمنه بطالة الشباب ٢٣,٢%، وفي مصر ٩,٥% للبطالة الكلية، و ٢٧,٢% لبطالة الشباب.

ووفق نتائج تعداد السلطنة لسنة ٢٠١٠ فإن الوضع يبدو أكثر سوءاً حيث أشارت نتائج التعداد إلى أن حجم القوى البشرية العمانية كانت حوالي ١,٢٦٦,٦٣٥ نسمة ٣٥,٢٩% منها فقط تعمل بينما تبحث ٢٤,٣٥% عن عمل و ٢٥,٣٠% متفرغة لأعمال منزلية، وما لا يقل سوءاً عن ذلك نتائج الحالة التعليمية للسكان العمانيين حيث أكدت نتائج التعداد أن حوالي ٨٨% من السكان الذين يزيد عمرهم عن ١٠ سنوات لم يتعدى تعليمهم الثانوية العامة وثلثهم تقريبا تتراوح حالتهم ما بين الأمية وعدم تعدى دراستهم الابتدائية وحوالي ٦,٢% فقط حاصلين على شهادة البكالوريوس ويقل الحاصلين على الماجستير والدكتوراه عن ١%.

كما تشير القراءات إلى أن المستقبل لن يكون أفضل حالا بسبب عرض قاعدة الهرم السكاني في المنطقة ، ففي بعض الدول العربية يبلغ اتساع القاعدة نحو ضعف المتوسط العالمي مما يعني أن وضع سوق العمل سوف يكون أكثر سوءاً لارتفاع معدلات تدفق العمالة الجديدة إليه. وربما يكون واقع الحال أسوأ من المعين لأن معظم تلك الدول العربية لا تنشر أرقاماً صحيحة عن وضع البطالة أو لا تتوفر لديها بيانات دقيقة حولها.

لقد شهدت منطقتنا العربية خلال سنة ٢٠١١ أقوى حراك سياسي في تاريخها الحديث وقد أكدت الأحداث إلى أن الشباب العربي هم من صنعوا حالة الحراك التي أفضت إلى ما أصبح يطلق عليه "الربيع العربي" والجدير بالذكر أن تقرير لصندوق النقد الدولي تم تقديمه إلى قمة "الثمانية " "G8" في فرنسا منتصف العام الماضي أكد بأن الاستقرار الاجتماعي والسياسي لن يتحقق في المنطقة العربية ما لم تتجح تلك الدول في

خلق ما بين ٥٠-٧٥ مليون فرصة عمل جديدة خلال عقد من الزمن، وذلك لن يتحقق إذا استمرت السياسات التي كانت تتبع في العقود الماضية. ويرى العديد من الخبراء أن سبب هذا المأزق في الوطن العربي هو فشل تبني المشروع التنموي، بسبب تركيز استخدام موارد الدولة في مشروعات بناء الحكم ، خلافا لما يحدث في بقية مناطق العالم ، وبأن متطلبات النجاح في المستقبل تكمن في التحول إلى التخطيط التنموي المبني على معايير مشروعات بناء الدولة في كل قطر عربي ، وبحيث يكون التركيز في بناء اقتصاد يحقق متطلبات التنمية للمواطنين ويخلق لهم فرص عمل حقيقية .

كما أظهر الواقع الذي تكشف بعد أحداث سنة ٢٠١١م أن جهود هيئات مكافحة الفساد لم ترقى للمستوى المطلوب بسبب غياب الإرادة السياسية وقصور التشريعات واقتصار دورها على الوقاية أو تقديم المشورة أو تحويل القضايا لجهات أخرى لحفظها ، وأن إنشاء تلك الهيئات لم تلبى متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من حيث الشروط الأساسية لعملها بكفاءة خاصة فيما يتعلق بالولاية القضائية والاستقلالية والدعم.

كما أن البرلمانات العربية لم تتمكن من إنتاج آليات ملائمة لمراقبة السلطات التنفيذية وبالتالي لم تسهم تلك البرلمانات في دعم وتعزيز جهود مكافحة الفساد، وان المجتمع المدني كان المحرك الرئيس للأحداث وليس الانقلابات العسكرية وان الحركة انطلقت من المستوى القاعدي ولم تحركه النخبة وهذا يؤكد أن المجتمع المدني العربي لديه الرغبة والقدرة على المشاركة السياسية الإيجابية والفعالة في المستقبل.

إن الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد، اقتصادية، اجتماعية وسياسية موجودة في كافة المجتمعات ولكن بدرجة متفاوتة ، ولقد عرف البنك الدولي الفساد بأنه - إساءة استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بينما عرفته الشفافية الدولية بأنه إساءة استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة وبالتالي فان الفساد هو مزيج من احتكار القوة والافتقار إلى الشفافية وعدم القدرة على المساءلة بسبب محدودية المعلومات . ان الدروس المستفادة من أحداث سنة ٢٠١١ كثيرة ، فقد اثبتت أن الإرادة المجتمعية غير المنظمة قادرة على التغيير عندما تشعر بطفح الكيل وتفشى الفساد، كما انها قادرة على نقل الخوف من المجتمع إلى الحكومات، وان الأمن لا يتحقق إلا مع الشعور بالعدالة ووجود الأمن الاقتصادي والاجتماعي ، كما ان الشرارة تنتقل بسرعة لجهات أخرى قد ترغب في الاستفادة من الموقف ولا علاقة لها أصلاً بانطلاق الشرارة.

كما لم تكن نتائج الحراك الذي حصل في عمان بالهيئة ، ونحمدالله تعالى الذي حباننا بسultan حكيم ، غيور على وطنه ومتفاعل مع تطلعات شعبه ، فقد تم إعادة تشكيل مجلس الوزراء بعد استبعاد ما عرفت بمراكز القوى الأمنية والاقتصادية - إن جازت التسمية - واجريت تعديلات على النظام الأساسي للدولة تضمنت إعادة صياغة آليات انتقال الحكم ومنح بعض الصلاحيات التشريعية لمجلس عمان ، ومنح حق استجواب الوزراء والوضوح في موضوع مناقشة الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية ، ومنح مجلس الشورى حق تعيين رئيسه من بين أعضائه المنتخبين. كما تم تعديل إحكام قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة وقانون حماية المال العام وتضارب المصالح ، كما شملت التعديلات بعض احكام قانون الجزاء العماني وقانون الإجراءات الجزائية وقانون المطبوعات والنشر وفي الوقت نفسه تقرر توفير فرص عمل جديدة للمواطنين وتعديل العديد من إحكام قانون العمل ومن بينها منح العمال يومين عطلة بعد كل خمسة أيام عمل متتالية ، كما أن العمل جار على تعديل قانون المناقصات.

وكما يقول احد المدونين العمانيين

" إن ما يحصل في السلطنة هي عملية جراحية مؤلمة ولكنها ضرورية. مخاض سياسي واجتماعي ليس على مستوى المؤسسات والهيئات، بل حتى على مستوى المواطن. يأتي هذا المخاض بعد تراجع عدة على مستوى التخطيط الاقتصادي، والسياسات الإعلامية، والإجراءات الإدارية أوصلت

المواطن العادي إلى حالة من الإحباط، وانتقل الكثير من المفكرين والمتقنين إلى عزلة مقصودة، وسلبية منكرة.

في المقابل كان هناك البعض من المخلصين الذين رفعوا أصواتهم، ونبهوا، وكتبوا، وطالبوا، ولكن للأسف لم يستمع لهم أحد.... كانت أعين بعض المسؤولين عمياء، وآذان بعضهم صماء عن الحقيقة وعن المواطن البسيط. كانت هناك وجهة نظر حكومية واحدة لا تقبل النقاش أو القسمة على اثنين. والمسألة في كثير من الأحيان لا تتعدى توجهات فردية أو اجتهادات شخصية! عفى الله عما سلف، ولكن يجب أن نتعلم من الدرس جيدا"

سعادة الشيخ الرئيس

إن أول تحول مهم في الأدبيات الرسمية الحكومية ، واعتراف بأهمية مؤسسات المجتمع المدني كشريك فاعل في التنمية – بالرغم من انه لم يفعل - صدر منذ سنة ٢٠٠٣ ضمن التقرير الأول للتنمية البشرية في عمان حيث أقر بأن :-

"ثمة علاقة وثيقة بين الحكم (بمعنى إدارة شؤون المجتمع والدولة) والتنمية البشرية فلا يتوقع حدوث تنمية بشرية جيدة في غياب حكم جيد. كما أن الحكم لا يكون جيدا ، إذا عجز عن تحقيق تنمية بشرية بمعدلات مرموقة ، وإذا لم يوفر الضمانات الكافية لاستدامتها ، ولا سبيل لإقامة حكم جيد ما لم يتم بناء القدرات وتحسينها في جميع مستويات الدولة والمجتمع ، وهذا بالطبع من صميم عملية التنمية البشرية". وان

"إدارة شؤون المجتمع و الدولة ادارة سليمة مرهونة بقيام علاقات صحية ومتوازنة بين القوى الفاعلة التي تتألف منها ثلاثية الحكم و هي الدولة والقطاع الخاص، و المجتمع المدني."

وتجاوبا مع ذلك الإقرار تقدمت مؤتمرات الجمعية الاقتصادية العمانية على مدى السنوات الخمس الماضية بالكثير من التوصيات تمثل مرتكزات أساسية في أية خطط مستقبلية للاقتصاد هدفها تحقيق تنمية شاملة مستدامة ، إن الكثير من الحلول التي نبحث عنها سنجدها في المنظومة المتكاملة لمؤتمرات الجمعية الاقتصادية العمانية التي تطرقت لقضايا التنمية في إطارها المتكامل، الاقتصادي والمالي، الإداري والتنظيمي، الاجتماعي والثقافي والسياسي، والتي غاب عنها من كانوا مسؤولين عن اقتصاد هذا البلد في السنوات الماضية وبالتناقض مع ما توصلوا إليه في تقرير التنمية البشرية في عمان.

إن التحدي الكبير الذي يواجهنا في عُمان هو كيفية المحافظة على المنجزات خاصة ان أسلوب عمل ما قبل ٢٠١١ لم يعد صالحاً ولا مقبولاً ولقد حسمه جلالة السلطان في خطابه الأخير في مجلس عمان حيث قال انه يتطلع إلى نقلة نوعية للعمل الوطني الذي سيقوم به مجلس عمان في ضوء ما أتيح له من صلاحيات موسعة في المجالين التشريعي والرقابي وبأنه على ثقة من أن أعضاء المجلس سوف يمارسون دورهم الفاعل وبأن ذلك يقتضي تعاوننا اكبر وتنسيقا أكثر بين الجهات الحكومية ومجلس عمان خاصة وبينهما وبين القطاع الخاص والجمعيات والهيئات المدنية بشكل عام .

وبالتالي فإن الأمر يتطلب وضع آليات لضمان تكامل أدوار جميع الأطراف وكسر احتكار اتخاذ القرار ، خاصة واننا نعاني حالياً من تبعاته ونلعب في الوقت الضائع حيث تشير التقديرات بأن مواردنا الطبيعية من النفط والغاز محدودة وليس أمام السلطنة الراحة الزمنية المتوفرة لدى جيراننا حيث أن نسبة احتياطياتنا المؤكدة من النفط على سنوات الإنتاج حوالي ١٧ سنة فقط وللغاز حوالي ٢٥ سنة بينما احتياطيات الكثير من جيراننا تزيد عن ١٠٠ سنة.

إن موضوع هذا المؤتمر التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي ، وإذا كنا نريد معالجة مشاكل هذا القطاع فإنه من الخطاء أن نبحث عن الحلول في وزارات القوى العاملة وفي دهاليز الجهات الاخرى ، بل يجب أن ننطلق من الاتفاق على مفهوم التنمية الشاملة المستدامة ومن ثم وضع الأهداف والوسائل المتناغمة لتحقيقها ، وقد أكد المؤتمر الرابع للجمعية الاقتصادية العمانية على تعريف التنمية المستدامة بأنها " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجّهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحوُّلات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطّرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه" ، ويكون محورها الأساس المواطن وحاجة الوطن بدلا من المشاريع التي لا تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية حقيقية ، وتسعى بالتعاون مع قطاعات المجتمع المختلفة على تحقيق العدالة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق المكونات الأساسية الثلاثة للتنمية كما ذكرتها تقارير التنمية البشرية الدولية وهي: تحقيق الرفاهة وتحقيق التمكين والقدرة على التغيير.

لقد تم خلال العقد الماضي توفير حوالي ٧ ملايين وظيفة جديدة في دول مجلس التعاون أكثر من ٧٠% منها ذهبت للوافدين، جزء كبير منها في قطاع البناء وفي وظائف منخفضة الأجر و لا تتطلب مهارات عالية وجزء آخر إلى المتخصصين من ذوي المستويات التعليمية العالية بسبب نقص المهارات الوطنية المطلوبة لشغل تلك الوظائف.

و من المتوقع أن توفر دول الخليج ٦ ملايين وظيفة جديدة مع ٢٠١٥ أكثر من ثلثها سيذهب للوافدين، بينما من المتوقع أن يصل إلى سن العمل حوالي ٤،٥ مليون مواطن ، و أن تبلغ البطالة بين مواطني دول المجلس ٣ ملايين في نفس الفترة.

في سلطنة عمان توضح احصائيات الاشهر العشرة الاولى من سنة ٢٠١١م مدى تأثير سياسات العمل على أداء السوق وقياس نجاحاتها او اخفاقاتها ، فرغم الجهود الكبيرة غير المسبوقة التي بذلتها الجهات المعنية في إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين فقد أدى غياب الاستراتيجيات والسياسات المبنية على الاجتهادات غير المؤسسية الى نتائج سلبية للغاية ستدفع السلطنة ثمنها على مدى السنوات القادمة ، حيث ساهمت تلك السياسات وعدم الشفافية الى استقالة الكثيرين من اعمالهم والى مجرد الانتقال للعمل من القطاع الخاص الى القطاع العام المدني والعسكري وخلق الكثير من الوظائف المقنعة ، حيث تشير الاحصائيات أنه بالرغم من تسجيل ٣٧٨٢٠ عامل جديد للعمل في القطاع الخاص في الفترة الممتدة من يناير الى نهاية اكتوبر ، إلا ان العمال الخارجيين من سجل القطاع الخاص قد بلغ ٤٤٠١٥ عامل وان المحصلة النهائية انخفاض عدد العاملين في القطاع الخاص من ١٧٩٤١١ في شهر يناير الى ١٧٢٢٨١ في نهاية شهر اكتوبر ، واذا استمرينا في اتباع نفس وتيرة العمل ينبغي علينا الاستعداد لتحديد كيفية مواجهة الالتزامات الناجمة عن الزيادات في المصاريف الحكومية الجارية في السنوات القادمة.

اننا بحاجة الى اعادة النظر في برامجنا ونمط خططنا التنموية لمواجهة تحدي التوظيف في القطاع الخاص دون إحداث تشوهات كبيرة في السوق وفرض تكاليف كبيرة لتنفيذ الأعمال والتي من شأنها الحد من القدرة التنافسية وخفض النمو، وإيجاد التوازن بين الإجراءات الإدارية المرهقة وارتفاع أجور قبول الوظائف الخاصة بالمواطنين وسياسات تقديم الحوافز لاكتساب المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص من اجل توظيف المواطنين. ومقابلة الآثار التضخمية الناجمة من ذلك للمحافظة على المستوى المعيشي للمواطنين.

ومواجهة كل ذلك يتطلب إعادة صياغة العقد الاجتماعي واعتبار التنمية منظومة متكاملة للدولة ووضع آليات التشاور مع المجتمع وبناء قدراته الفنية والمسألة الاجتماعية والرد على الاستفسارات ليس لأنه حق بل لأنه من متطلبات التنمية ، ويجب علينا ان نعمل على اساس ان الحكامة الجيدة تكمن في النظر إلى مفهوم المشاركة على أساس أنها حق وليس هبة وتتطلب بناء العلاقة بين شركاء الوطن مبنية على ثقة الحكم في المجتمع وثقة المجتمع في الحكم، وعلينا كذلك أن ندرك أن أفضل توعية هي التي يحس بها

المواطنين وتمنحهم الشعور بتحسّن مستوى حياتهم المعيشي وان تحقيق التنمية المستدامة تتطلب التخطيط السليم والتوقف عن تناقض الأهداف والسياسات ، كما ان الوحدات الحكومية لا يجب أن تكون محطات تجارب ، وإدارة التنمية يجب أن تتولاها الكفاءات المتخصصة ، وولاء الجميع سيبقى دائما للأوطان.

سعادة الشيخ رئيس مجلس الشورى نهنكم بالفوز بمنصب أول رئيس مجلس شورى منتخب في عمان ، وكلنا أمل أنكم ستكونوا على مستوى المسؤوليات الجسام التي بدأت في مواجهاتها منذ أول يوم استلام مسؤولياتكم ونتمنى لكم التوفيق والسداد ونقدم إليكم بجزيل الشكر والتقدير على تكمم لرعاية هذا المؤتمر.

كما يسرنا أن نرحب وأن نشكر ضيوفنا الكرام الذين تكبدوا مشقة السفر لمشاركتنا في مؤتمرنا هذا ونخص بالشكر الجزيل أستاذنا العزيز د علي خليفة الكواري ، الذي صنف منذ زمن غير قصير نمط التنمية السائد في أقطار مجلس التعاون "بالتنمية النفطية" وهي مجرد محصلة تلقائية متقلبة للتغيرات التي صاحبت عصر النفط في دول المنطقة وأبعدتها عن أنماط التنمية الحميدة ، حيث انصرفت الحكومات عن الأمر الهام والمصيري وهو تحقيق تنمية ذات وجه إنساني تستثمر عائدات النفط بدلا من استهلاكها، ولذلك تأرجح نمط "التنمية النفطية" بين "ضياح فرص التنمية" ونمط "تنمية الضياح" في بعض دولها التي بدأت تفقد لغتها العربية وتضيع هويتها العربية - الإسلامية ويتفاقم فيها الخلل السكاني وصولا إلى تشجيع التوطين بموجب ربط الإقامة الدائمة بمجرد شراء حق الانتفاع بعقار.

كما نشكر شركاءنا في هذا المؤتمر الجمعية الاقتصادية الخليجية وإخواننا رؤساء وأعضاء جمعية التجاربيين والاقتصاديين الإماراتية وجمعية الاقتصاديين البحرينية وجمعية الاقتصاد السعودية والجمعية الاقتصادية الكويتية المشاركين معنا في هذا المؤتمر.

والأخوة الذين سيقدمون أوراق عمل هامة مرتبطة بمحاور المؤتمر وهم:-

- د. احمد منير النجار كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت
- د. بلقاسم العباس - المعهد العربي للتخطيط
- د. محمد بن راشد الجهوري - سلطنة عمان
- د. هناء محمد أمين - مستشارة وزيرة التعليم العالي - سلطنة عمان
- د. خالد اليحيى- كلية دبي للإدارة الحكومية
- د. عباس المجرن - قسم الاقتصاد - جامعة الكويت
- د. عبد اللطيف بن غرسه - جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية
- د. رشود بن محمد الخريف - رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للدراسات السكانية
- د. رمضان الشراح- الأمين العام - اتحاد الشركات الاستثمارية - دولة الكويت
- د. محمد جمال ابو العزائم - المركز القومي للبحوث - جمهورية مصر العربية.
- د. عمر هشام الشهابي - مدير مركز الخليج لسياسات التنمية بجامعة الخليج للعلوم و التكنولوجيا
- د. إيهاب مقابلة - الجامعة الأردنية الألمانية
- الفاضل عبدالله بن حمود الجفيلي - مدير عام صندوق تنمية مشروعات الشباب

وشكر خاص للأخ حسام البسام - من الجمعية الاقتصادية الخليجية على مساهمته في التنسيق ومتابعة دعوات المشاركة في هذا المؤتمر.

والشكر كذلك للجهات الراعية للمؤتمر والرعاة الإعلاميين وإخواننا الإعلاميين.

ولا يسعني إلا أن أذكر بأن الجمعية الاقتصادية العمانية لا يعمل بها أي موظف ولا تدفع أي أجور أو رواتب وجميع مهامها يقوم بها مجلس الإدارة والأعضاء الذين يقدمون خدماتهم على أساس تطوعي ولا يحقق لهم أي مردود مادي، ويسعون لممارسة نشاطهم بمهنية ومنهجية علمية وفي إطار أهداف الجمعية كشركاء فاعلين في التنمية الشاملة للبلاد.

وختاماً جزيل الشكر والتقدير لزملائي من الجمعية الاقتصادية العمانية والمتطوعين على ما بذلوه من جهود لإنجاح أعمال هذا المؤتمر.

والشكر كذلك لجميع المشاركين في مؤتمرننا هذا.

ضيوفنا الكرام ، سعداء بتواجدكم بيننا في سلطنة عمان ونتطلع إلى الاستفادة من تجاربكم ورؤاكم حول تحديات سوق العمل الخليجي ونأمل في أن يساهم هذا المؤتمر في طرح أفكار لتحديد جذور المشاكل والنظر في البدائل التي تتطلبها تحقيق نمو اقتصادي مستدام في المنطقة ونتمنى أن تتكامل مساعيها بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته